الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

4 **ربيع ثانى** 1438 –2 **يناير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

رئيس هيئة حقوق الإنسان: المملكة بقيادة الملك سلمان تسير بخطى متسارعة نحو مزيد من النماء والازدهار

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4173549

واس – الرياض

رفع رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان, أصدق التهاني والتبريكات لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ,ولسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله- وللشعب السعودي، بمناسبة ذكرى البيعة لخادم الحرمين الشريفين -حفظه الله -, سائلاً الله العلي القدير أن يديم على المملكة أمنها واستقرارها ورخائها وازدهارها في ظل القيادة الحكيمة . وقال في تصريح له بهذه المناسبة : تأتي ذكرى يوم البيعة على المملكة وهي تسير بخطى واثقة ومتسارعة نحو مزيد من النماء والازدهار، وتشهد خطوات التطوير والبناء في كل المجالات وخاصة في مجال حقوق الإنسان، وتحقق هذه النقلات النوعية الكبرى بفضل الله ثم بدعم ورعاية وتوجيه خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله-. وأكد الدكتور العيبان ما تحظى به المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين من مكانة دولية مرموقة وثقل واحترام على الساحة الدولية، ويؤكد ذلك انتخابها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة - للمرة الرابعة - عضوا عاملا في مجلس حقوق الإنسان ، حيث عكس هذا الانتخاب ما حققته المملكة ولله الحمد على الصعيدين المحلي والدولي من ترسيخ لمبادئ العدل والمساواة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان ، وما تبذله من جهود في هذا الشأن على المستوى الدولي تجاه قضايا حقوق الإنسان العادلة في العالم مما أكسبها احترام وتقدير المجتمع الدولي. وأضاف : إن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله -, يولي حقوق الإنسان جل اهتمامه حيث لا تزال كلماته أثناء استقباله لممثلي حقوق الإنسان راسخة في الأذهان حيث قال - أيده الله - : (لقد قامت دعائم هذه الدولة ، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها ، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة, وإن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها ، وعدم التمييز ، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات ، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية). وأكد معاليه أن المملكة منذ تأسيسها علي يد الملك المؤسس عبدالعزيز - رحمه الله- حتى هذا العهد الميمون تسير ضمن منهج واضح ، أساسه العدل والمساواة والشورى ، حيث نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية, حيث تنطلق المملكة من مبدأ ثابت في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بتطبيقها للشريعة الإسلامية الغراء، إيماناً منها بما كفلته من مبادئ وقيم سامية تحمي الحقوق والحريات المشروعة، وتُجرّم انتهاكها بأي شكل من الأشكال, ويؤكِّد النظام الأساسي للحكم في المملكة على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان، حيث نصت المادة «26» من النظام على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية، كما كفل النظام حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة. وفي إطار الحق في العمل سُنت الأنظمة التي تحمي العامل، وصاحب العمل، على حد سواء، مع توفير الدولة للتعليم العام والعالي، والتدريب المهني، والالتزام بمكافحة الأمية، وتسعى وتتضافر التشريعات الوطنية في المملكة، لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وفي مقدمتها الأنظمة المتعلقة بالقضاء، والعدالة الجنائية، والصحة، والتعليم، والعمل، والثقافة وحقوق المعاقين وحقوق المرأة والطفل، ومكافحة العنف الأسري، والعنف ضد الأطفال، وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بضمان تمتع الجميع بحقوقهم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الإسكان» توافق على «السلف المالية» في مشاريع «البيع على الخريطة»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19383627

الرياض - «الحياة»

أتاحت لجنة بيع وتأجير الوحدات العقارية على الخريطة في وزارة الإسكان إمكان استفادة المطورين العقاريين من حساب الضمان للمشاريع المرخصة ببيع وحداتها العقارية قبل أو أثناء التنفيذ، من خلال طلب سلفة مالية من حساب الضمان المخصص لإيداع الدفعات المالية أو أي تمويل آخر لمصلحة المشروع العقاري الذي يشرف عليه ذات المطور.

واشترطت اللجنة لموافقتها على طلب السلفة المالية من حسابات الضمان لتلك المشاريع التقدم لها برغبة المطور العقاري في سلفة مالية من حساب الضمان المخصص للمشروع، على أن يتم تقديم سند لأمر باسم حساب الضمان الخاص للمشروع بقيمة مساوية لقيمة السلفة.

وأشارت اللجنة إلى أن من أهم متطلبات الموافقة على إصدار تراخيص البيع على الخريطة فتح حساب الضمان لدى أحد فروع المصارف المحلية، ولا تتم الموافقة على صرف أي مبالغ مالية من حساب الضمان إلا بإنجاز نسب محددة من تنفيذ المشروع، إلا أن اللجنة في اجتماعها الأخير قررت الموافقة على تقديم هذه المرونة في اشتراطاتها، سعياً منها لدعم المطورين العقاريين لتسريع عجلة إنجاز الوحدات العقارية في أسرع وقت ممكن، وبذلك تمكين المستفيدين النهائيين من تملك وحداتهم السكنية.

يذكر أن لجنة البيع على الخريطة هي الجهة الحكومية المخولة نظاماً بالترخيص والتنظيم لمشاريع البيع على الخريطة بقرار مجلس الوزراء رقم 536 وتاريخ 4 ذي الحجة 1437هـ.

يذكر أن برنامج البيع على الخريطة «وافي» يقوم بتسويق وبيع الوحدات العقارية لأي غرض كانت «سكني، تجاري، صناعي، خدمي، سياحي، وغيرها»، قبل أو أثناء مرحلة التطوير أو البناء، وفقاً للخطة الزمنية والمواصفات والمخططات المُعدة في العقد للوحدة العقارية كما في صورتها النهائية، والتزام المطور بذلك، كما يرخص البرنامج لبيع الأراضي على الخريطة، وتسويق الوحدات العقارية على الخريطة داخل المملكة، وعرض الوحدات العقارية الداخلية والخارجية على الخريطة في المعارض داخل المملكة.

ويُعد «وافي» أحد سبل تملك العقار الذي يتيح للمشتري الحصول على العقار بجودة عالية وكلفة أقل، إضافة إلى أنه يتيح للمطور العقاري الحصول على تمويل مباشر للمشروع من خلال دفعات المشترين ومن دون نسبة فائدة خلافاً لوسائل التمويل الأخرى، ما يساعد في خفض تكاليف المشروع، إضافة إلى كونه يسهم في إيجاد فرص استثمارية ومشاريع عقارية بأساليب متنوعة، ويوفر أعلى مستويات الثقة والأمان بين المتعاملين في هذا المجال، وحماية حقوقهم من خلال الأنظمة والإجراءات التي تكفل ذلك.

«العمل» توفّر منصات تسويقية للأسر المنتجة والأيتام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19383621

الرياض - «الحياة»

أتاحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الفرصة أمام المستثمرات من الأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة والمستفيدات من الضمان الاجتماعي للمشاركة في معرض «منتجون 4»، الذي تنظمه غرفة الرياض، في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض، بالتسويق لمنتجاتهن من الأزياء، والمشغولات اليدوية، والإكسسوارات، ومستلزمات الحفلات، والتصوير، وغيرها من الحرف التي حولنها من موهبة إلى مهنة ومشروع ربحي، من خلال تسهيل مشاركتهن في المعرض، وتقديم الدعم اللازم لهن لتمكينهن في سوق العمل، والمساهمة في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقالت أمل عبدالدايم من دار الرعاية الاجتماعية: «كان لدي اهتمام بالأعمال اليدوية، وبخاصة في مجال الإكسسوارات بعد أن تلقيت دورات تدريبية في الرسم والأعمال اليدوية، من المدربات المتطوعات والجمعيات الخيرية، ثم شاركت في المعرض لعرض منتجاتي ضمن سلسلة من المشاركات في المعارض الأخرى.»

فيما أوضحت المصممة شروق فيصل أنها طورت شغفها في تصميم العباءات، حيث تلقت الدعم من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتسويق لتصاميمها في العديد من المعارض، والتحقت بعدة دورات لصقل مواهبها. في حين أكدت الأخصائية في مؤسسة رعاية الفتيات الجوهرة العبدالوهاب أن الاتفاق الدائم بين الوزارة مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ساعدت في صقل مهارات الفتيات من دور الرعاية الاجتماعية حتى وصلن إلى مرحلة متقدمة في تنفيذ الأعمال الحرفية بما يمكن من تحويلها إلى مهنة ومشروع ربحي.

وتضيف الأخصائية النفسية في دار الحضانة الاجتماعية لولوة العتيبي: «يتم تدريب الفتيات من عمر 10 حتى 15 سنة على الأعمال الحرفية من (كروشيه وديكوباج) وفن تشكيلي، من خلال العلاج بالعمل وضبط السلوكيات، وعرض منتجاتهن في المعارض والجمعيات الخيرية على أن يكون ريعها مكافأة لهن لتشجيعهن على الاستمرار في العمل، وحتى يتمكنَ من الاعتماد على أنفسهن بعد خروجهن من الدار.»

في حين أكدت هدى السماعيل، (مدربة في مركز التأهيل المهني)، أنه بعد تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة مدة سنتين، بحسب نوع الإعاقة، ذهنية أم سمعية، على مهارات التطريز اليدوي والحاسب الآلي نظير مكافأة تقدم لهن يتم عرض منتجاتهن بالمشاركة في المعارض، بصفته نوعاً من تقديم الدعم لهن، إضافة إلى شملهن في بوابة العمل الوطنية (طاقات) لتوظيفهن في المصانع والقطاع الخاص بما يتناسب مع درجة إعاقتهن.

إلى ذلك، منحت الوزارة منصات عدة في المعرض للمستثمرات من المنزل ممن سخرن مواهبهن في دخول سوق العمل من المنزل واستغلال إمكاناتهن رغبة منهن في المشاركة الفاعلة في المجتمع .وتقول وفاء العمران: «تعتبر هذه المشاركة الثانية في معرض (منتجون) مع الوزارة، وتلقيت دعماً مادياً بدفع تكاليف المنصة التسويقية، ما شجعني على زيادة إنتاجي من المأكولات لبيعه في المعرض»، مضيفة أن دعم الوزارة امتد لها بترشيحها للمشاركة في أحد المعارض في دولة الإمارات الشقيقة ضمن عشر أسر منتجة تقدمت للترشيح.

من جانبها، أكدت رئيسة القسم النسائي في مركز التنمية الاجتماعية بالدرعية، المشرفة على جناح الوزارة في المعرض، هيفاء العنقري: «توسعت مشاركاتنا في معرض (منتجون) هذه السنة عما كانت عليه في السابق، إذ تأتي مشاركتنا ممثلة بوكالة الضمان الاجتماعي ووكالة الرعاية والأسرة بتوفير أماكن تسويقية مجانية سواء للمستفيدات من الضمان الاجتماعي والأيتام وذوي الإعاقة أم من المستثمرات من المنزل من الأسر المنتجة، إذ يتم تغطية تكاليف المنصات التسويقية في المعارض بغض النظر عن القدرة المادية للأسرة.»

وبينت العنقري أن المشاركة امتداد للعديد من المعارض، التي قدمتها الوزارة لدعم الأسر المنتجة، إذ تقيم بشكل دوري مهرجانات عدة في جميع المناطق والقرى والمحافظات في المملكة، فضلاً عن دعم مشاركتهم في الجمعيات الخيرية.

ضبط 9435 مخالفاً لنظام الإقامة في تبوك

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1559819

لرياض - واس
تبوك - نواف العتيبي
تمكنت شرطة منطقة تبوك، خلال الثلاثة أشهر الماضية، وبالتعاون مع الجهات المختصة، ومشاركة كافة أفرع الأمن العام، من ضبط 9435 مخالفاً لنظام الإقامة والعمل، وذلك من خلال الحملات ونقاط الضبط الأمنية، والبحث والتحري لرصد المخالفين والمتسللين في كافة المواقع وأماكن العمل، التي شملت مدينة تبوك وكافة المحافظات والمراكز بالمنطقة، والتعامل معهم وفق ما تقتضيه الأنظمة.
وبحسب الناطق الإعلامي لشرطة منطقة تبوك المقدم خالد الغبان، فقد تنوعت جنسية المخالفين لتشمل أكثر من 27 جنسية، ارتكبوا مخالفات تشمل التسلل، وعدم حمل الإقامة، ومجهول هوية، والنقل، والإيـواء، والتشغيل، والعمل لحسابه، والعمل لدى الغير، وانتهاء صلاحية التأشيرة، والتغيب عن العمل، وجرى تطبيق التعليمات الخاصة بهم حسب نوعية المخالفة المرتكبة، مؤكداً بأن الحملات الأمنية مستمرة للقضاء على كافة الظواهر المخالفة.
وثمن مدير شرطة منطقة تبوك اللواء محمد التميمي، التعاون المثمر والمميز مع كلاً من مكتب العمل وإدارة الجوازات بالمنطقة، وتضافر جهود الجميع مما أدى إلى النتائج الايجابية التي تحققت لما فيه خدمة المصلحة العامة، فيما تهيب شرطة منطقة تبوك بكافة المواطنين والمقيمين بالتعاون مع الأجهزة الأمنية من خلال الإبلاغ عن أي مخالف في أي موقع، وعدم التهاون أو التستر عليهم أو تشغيلهم، حتى لا يتعرض للمسائلة لمخالفته للأنظمة والتعليمات.

تنظيم جديد لتحسن بيئة العمل ومزايا محفزة لـ180 ألف حارس أمن

يمثلون "الفئة المنسية" من مزايا التوطين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/node/715969

بسام بادويلان - جدة
تعتزم وزارة العمل والتنمية الاجتماعيَّة تطبيق تنظيم جديد، يهدف إلى تحسين بيئة العمل لـ180 ألف حارس أمن مدني سعودي يعملون في 465 منشأة، يتضمن على هيكل تنظيمي بمسارات وظيفيَّة، ويساعد على ترقيتهم، واستقرارهم في وظائفهم.

والتقت «المدينة» بعدد من حراس الأمن المدنيين، الذين عبَّروا عن معاناتهم وهم يسهرون على أمن المنشآت الخاصة (شركات، بنوك، مجمعات تجاريَّة، ومستشفيات)، ويعملون في القطاع الخاص، إلاَّ أنَّهم سقطوا سهوًا من قائمة حوافز التوطين، ولسان حالهم يقول: «نحن فئة منسيَّة.«

يقول عدد من هؤلاء الحرَّاس: رواتبنا متدنية، بلا بدلات، وبلا تأمين طبي، وبلا وترقيات، مشيرين إلى أن رواتبهم تتراوح بين 2200 - 3000 ريال، مع أن بعضهم لديه خبرات، مطالبين برفع رواتبهم إلى 5000 ريال كحد أدني للراتب الأساسي. في المقابل، هناك نماذج من المنشآت الأمنيَّة تدعم منسوبيها برواتب ومزايا محفزة، إلاَّ أنَّها تمثِّل الأقليَّة في القطاع.

تطوير مهني للموظفين

كشف متحدِّث وزارة العمل، خالد أبا الخيل، أن وزارته قامت بدراسة التنظيم، وجاري العمل مع وزارة الداخليَّة لتحديد معالم المشروع، مبينًا أن التنظيم يشمل ثلاثة أركان رئيسة: تطوير البنية التحتيَّة، ويدخل من ضمنها الإطار التشغيلي، وترخيص القطاع، أمَّا التطوير المهني للموظفين فيتضمَّن هيكلاً للوظائف والمسارات الوظيفيَّة، بالإضافة إلى إطارات لتدريب وترخيص الموظفين، بينما سيكون استقطاب السعوديين واستبقائهم، ضمن إطار التوعية والاستقطاب، ومواءمة الوظائف، بالإضافة إلى الفوائد والرواتب، والتطوير المهني المستمر، وانتقال الموظفين.

وعن إمكانية دمج الشركات الحاليَّة وعمل تحالف لإنشاء كيان كبير، أو إنشاء شركات أمنيَّة جديدة، قال أبا الخيل: قد ينشأ ذلك، لكنه ليس من اختصاص وزارة العمل، وإنَّما من اختصاص الداخليَّة، كجهة معنية بمنح تراخيص المنشآت.

المهنة تحتاج إلى لائحة منظمة

ويرى نائب رئيس اللجنة الوطنيَّة لقطاع الحراسات الأمنيَّة بمجلس الغرف السعوديَّة، الدكتور عبدالله الشهري، أن اللجنة قدمت دراسة بالتعاون مع وزارة العمل و»هدف» والأمن العام، تضمنت تحسين أوضاعهم ورفع رواتبهم، وتهيئة بيئة العمل وتوفير الحوافز المشجعة لهم، وتحتاج هذه المهنة إلى لائحة منظمة توفر السلم الوظيفي، والكادر المناسب للترقية، والزيادات، وتحسين البدلات، مشيرًا إلى أن هناك نحو أكثر من 450 شركة أمنيَّة تعمل، تبلغ نسبة الشركات المخالفة منها حوالى 150 شركة، وتبلغ نسبة الشركات النظاميَّة 75%، بينما تشكل المخالفة 25.%

حوافز معنوية ومادية

وقال رئيس مجلس إدارة شركة محمد بن فيصل للحراسات الأمنيَّة ونائب رئيس اللجنة الوطنيَّة لقطاع الحراسات الأمنيَّة - سابقًا- محمد آل صقر: سبق أن طرحت مقترحًا في 2004، حينما كنتُ أعمل نائبًا للجنة، ينصُّ على تذليل المعوِّقات أمام الاستثمار في هذا القطاع بتطبيق هيكل تنظيمي جديد، يتضمن مسارات، وتحسين بيئة العمل، وتعديل المسمَّى من «حارس أمن» إلى «رجل أمن مدني»، وتضمَّن المقترح العمل على تصحيح الصورة الذهنيَّة المغلوطة الراسخة في أذهان المجتمع، كما تضمَّن ضرورة توفير الحوافز المعنويَّة والماديَّة، وإيجاد برامج تدريبيَّة لتأهيلهم إلى سوق العمل، بالإضافة إلى إدراج البدلات المناسبة، متضمنة بدل العلاج الطبي إلى الراتب.

وانتقد آل صقر بعض المنشآت التي لا تعطي مزايا وحقوقا عادلة مناسبة، مؤكِّدًا ضرورة العمل بشكل منظم، لتحسين وضع القطاع بأكمله، باحترام الأنظمة والقوانين؛ لأن الشركات التي تعمل بشكل نموذجي ترفض الشركات المخالفة أن تعمل في هذا القطاع، حيث ستعرض كيانها إلى الانهيار بعد أن يسحب منها ترخيص مزاولة النشاط. وقال: من المهم جدًّا أن تقوم الجهات المعنيَّة، كوزارة العمل، بالتدخُّل بوضع حد أدنى للرواتب لا يقل عن 4000 ريال، قبل توقيع العقد مع تلك الشركات، وتطبيق النظام عليها، وفرض العقوبات، كما نأمل من وزارة الماليَّة تعديل بند العرض الأقل سعرًا في مناقصة الشركات الأمنيَّة، بحيث لا تقل المناقصة عن سعر 4500 ريال.

وطالب محمد الغامدي، الذي يعمل مديرًا للموارد البشريَّة في إحدى شركات الحراسات الأمنيَّة المدنيَّة، بتشديد الرقابة على هذه الشركات، وتوفير البدلات المناسبة لهذه الفئة التي تعمل في الحراسات في المنشآت كافة (الحكوميَّة والخاصَّة)، من خلال التعرُّض للخطر أثناء العمل؛ فحرَّاس الأمن ينظمون حركة السير وغيرها من التعرُّض على السرقة.

رواتب متدنية

من بين نماذج حرَّاس الأمن الذين يعانون ظروفًا معيشيَّة صعبة لتدني الرواتب، إسماعيل السماعيل الذي يتقاضى راتبًا شهريًّا بإجمالي مبلغ 2500 ريال، ويعيش في ظروف ماديَّة صعبة، ولديه أسرة مكوَّنة من 16 فردًا، فهو لم يختر هذا العمل إلاَّ مرغمًا؛ لعدم وجود بديل، مطالبًا وزارة العمل بسرعة التدخُّل لتحسين أوضاعه وزملائه.

أمَّا حسن سعيد الذي يعمل في إحدى الشركات الأمنيَّة لمدة 4 سنوات، فيتقاضى راتبًا وقدره 3000 ريال بلا بدلات، ولا تأمين طبي، أكَّد أنَّه خاطب مع زملائه الشركة لتوفير البدلات، إلاَّ أنَّها لم تستجب لمطلبهم، حتَّى أن بعض زملائه تركوا العمل وذهبوا إلى منشآت أخرى.

ويطالب عبدالله الصبياني يطالب بتحسين راتبه، فهو يعمل لأكثر من 4 سنوات، ولا يتقاضى سوى 4000 ريال.

الشركات النموذجيَّة رواتبها مناسبة

في المقابل، يتقاضى حمد القاضي، مدير عمليَّات في إحدى المنشآت الأمنيَّة، راتب 6500 ريال، لكنَّه يعمل على مدار 10 أعوام، معتبرًا أنَّ راتبه مناسب ومحفز، مقارنة برواتب بعض الشركات الأخرى، التي لا تعطي الفرصة في العلاوات، أو الترقيات، أو الزيادات؛ فتعاني بالتالي من التسرُّب الوظيفي.
ووافقه في الرأي، كل من فواز الشريف، وإبراهيم النعمي اللذين يعملان حارسي أمن في إحدى الشركات الكبرى النموذجيَّة، إذ يتقاضيان راتبًا قدره 4200 ريال، معتبرين أنَّه مناسب، ويأملان أن ترتفع وتتحسن الرواتب والمزايا في القطاع بأكمله، ليصل متوسط الرواتب بين 4500-5000 ريال، لاسيَّما أن هذه الوظيفة تحتاج إلى جهود لتنظيم العمل، وحراسة المنشآت طيلة اليوم.

عسير: التحقيق في 1741 قضية صحية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1515687

توفيق الأسمري (أبها)
كشف مدير إدارة المتابعة بصحة عسير سعيد بن علي بهران، التحقيق في 1741 قضية أحيل منها 780 إلى جهات الاختصاص فيما بقي 92 أخرى تحت الإجراء، مشيراً إلى أن الإدارة نفذت 107 جولات ميدانية على المستشفيات والمراكز الصحية وأنهت (869) قضية بعد استكمال التحقيقات والإجراءات النظامية حيالها.
وأكد أن إدارة المتابعة تولي القضايا جل اهتماماتها وتعمل على تقليص الزمن في اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة حيالها، لافتاً إلى أن هذه الجولات لا ترتبط بزمن محدد وتهدف لضبط سير العمل ومعالجة القصور إلى جانب محاسبة المتهاون في مجال عملة بما يتفق مع النظام. من جانبه، شدد مدير الشؤون الصحية بمنطقة عسير الدكتور محمد بن علي الهبدان، على أهمية تكثيف الرقابة على سير العمل الإداري والفني بالمنشآت الصحية بالمنطقة ومتابعة تطبيق النظم واللوائح بما يعزز انسياب العمل الصحي دون معوقات، والتأكيد من مدى قيام الموظف بالعمل الموكل إليه دون تراخ أو إهمال من خلال تكثيف الجولات الرقابية الميدانية المفاجئة لإدارة المتابعة بالمديرية والأقسام التابعة لها بالقطاعات والمستشفيات.
وأوضح المتحدث باسم صحة عسير سعيد بن عبدالله النقير، تنفيذ إدارة المتابعة 107 جولات ميدانية على المستشفيات والمراكز الصحية مع تكثيف الجولات الرقابية على أقسام المديرية بواقع ثلاثة أيام من كل أسبوع وذلك في العام الماضي، للوقوف على مواطن الخلل والقصور ومعالجة الوضع وتصحيح المسارات بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالمديرية.

«فطن» يلامس مشاعر ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1518491

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)

بدأ 30 مشرفا ومشرفة تربوية من خمس إدارات تعليمية بالمملكة أمس (الأحد) تحكيم (مبادرة فطن بين النور والأمل) التي أعدها تعليم منطقة مكة المكرمة والمخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة من الطلاب والطالبات بمختلف المراحل الدراسية. وتستهدف الورشة التي تستمر ثلاثة أيام الطلاب والطالبات ذوي الاحتياجات الخاصة في العوق البصري والسمعي والتربية الفكرية، وذلك بهدف بناء شخصية متزنة فاعلة في المجتمع قادرة على تصدي تحديات العصر، كما تمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من محاكاة وتقليد السلوك السوي لبناء شخصية واعية فكريا وأخلاقيا، وتعزيز الثقة بالنفس وزيادة فرص تحقيق الاستقلالية والعمل الفعال بالمجتمع

51% من الموظفين يفضلون العمل من المنزل

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=289371&CategoryID=2

أبها: محمد نور، الوطن 2017-01-01 10:38 PM

فيما يمكن برنامج العمل عن بعد الذي أطلقته وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قبل نحو عام الموظف من العمل إما في مراكز صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" أو من المنزل، كشف استطلاع حديث أجراه موقع الوظائف FlexJobs أن 93% من المهنيين حول العالم يفضلون أن يكون مقرّ عملهم في أي مكان عدا المكتب، وذكر 51% منهم أن المنزل هو الخيار الأفضل للعمل عن بعد، بينما قال 33% من الذين شاركوا في الاستطلاع إنهم قدموا استقالاتهم بسبب افتقار وظائفهم إلى المرونة.

وأظهرت النتائج أن ثمة 3 استراتيجيات تضمن لصاحب العمل إنتاجية موظفيه إذا كانوا يعملون من المنزل.

فترات الراحة

أظهر الاستطلاع الذي نشره موقع Entrepreneur أنه عندما يعلم الموظفون أن بإمكانهم أن يعملوا في أي وقت وأي مكان فإن هذا الأمر يفتح أبوابا لهم للاستفادة من فترات الراحة التي يختارونها شخصيًا بأنفسهم، بدلًا من تضييع الوقت في روتينهم الصباحي أو في زحمة الحركة المرورية، فإن بإمكانهم حرفيًا أن يعملوا ببساطة وهم مستلقون على السرير على أجهزة الكمبيوتر المحمولة.

مرونة نفسية

لفت الاستطلاع إلى أن هذه الحرية تُعطي المرونة النفسية اللازمة للإنتاجية وذلك بالحد من بعض الملهيات مثل توقف زملاء العمل على باب المكتب والتعاملات الاجتماعية، العمل من المنزل ليس الخيار الأفضل لكل موظف أو لكل شركة، ولكن منح بعض من المرونة سيفيد الشركة.

حس الولاء

أبان الاستطلاع أن إعطاء الموظفين المكان والزمان يساهم في تحقيق التوازن بين العمل والحياة ولا يعطي الناس ذلك الشعور بأنهم مراقبون ومدقق عليهم في كل شيء. وهذه المرونة بدورها تجعلهم يشعرون بأهميتهم للشركة و يغرس فيهم حس الولاء. وحس الولاء يجعلهم يشعرون بأهميتهم للشركة، وهذا الأمر سينعكس في نتاج العمل النهائي.

الاحترام المتبادل

أكدت نتائج الاستطلاع أن الاحترام المتبادل لأي حياة شخصية للموظفين تماما كاحترام الحياة المهنية أمر ضروري حتى نبقى جميعا موظفين. والاحترام يتصدر قائمة الأمور التي يرغب الموظفون في توفرها في جهة العمل وأصحاب العمل. كما أن المرونة مهمة جدا للموظفين، وهذا يعني أنها أيضا مهمة لمؤسسي الشركة. وليست جميع الخيارات خيارات ناجحة لكل مكتب لذلك حدّد الخيارات التي ستفيد الموظفين والشركة أكثر من غيرها. وإذا اتضح أن إنتاجية الموظفين تزداد عند سماحهم بالعمل من منازلهم، فعلى صاحب العمل تبني هذا الخيار.

الحفاظ على الإنتاجية

بين الاستطلاع أن هناك 3 استراتيجيات للحفاظ على إنتاجية الموظفين في المنزل وهي:

-01تحفيز الموظفين كي يصلوا إلى خط النهاية، حيث يؤكد 83% من مديري التوظيف أن العمل عن بعد سيتزايد بشكل كبير في السنوات الخمس المقبلة، والعديد منهم يرون أن المكافآت والمحفزات هي الطريقة المُثلى لتعزيز إنتاجية الموظف عن بعد.
-02الدفع لكل مشروع، إذ إن الموظفين الذين يعملون من منازلهم لا يتوجب عليهم أن يداوموا دواما كاملا. وتعيين عدة متعاقدين على أساس كل مشروع عادة ما يكون أرخص للشركات مُقارنة بتوظيف موظفين بدوام كامل. وبحسب دراسة حديثة، فإن 70% من المتعاونين قالوا إنهم يفضلون العمل بهذه الطريقة. كما أن المتعاقدين مُحفزون لإكمال المشاريع بكفاءة مع شعور بالرضا، وذلك ببساطة لا يتلقون أموالهم حتى يُنهوا العمل. وتطبيق نظام الدفع هذا على أي متعاون يعمل من المنزل يجعل من أعضاء الفريق الذين يعملون عن بعد أكثر إنتاجية.
-03التواجد الافتراضي للموظفين، مع تواجد بعض الخدمات مثل برنامج GoToMeeting و FaceTime و Skype فإن بالإمكان عقد الاجتماعات وجهًا لوجه من المنزل. ومهما كانت الطريقة فالمهم هو تواجد الموظفين عند الحاجة إليهم.
ويؤكد 83% من مديري التوظيف أن العمل عن بعد سيتزايد بشكل كبير في السنوات الخمس المقبلة.
العمل عن بعد
أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" في يناير 2016 برنامج "العمل عن بعد" بشكل رسمي، وتتيح بوابة العمل عن بعد لكل الراغبين من منشآت القطاع الخاص وأصحاب العمل "الربط المباشر" مع البوابة دون الحاجة إلى التعاقد مع أي مزود خدمة، بشرط استيفاء المتطلبات والاشتراطات التقنية للربط المباشر.
وجاء برنامج العمل عن البعد لزيادة الفرص الوظيفية للمواطنات بشكل خاص وللمواطنين عموما في مختلف مدن ومحافظات المملكة، وفتح مجال العمل في وظائف مناسبة ومستقرة ومنتجة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

5مبادرات أسرية تطلقها "العمل" .. «أبرزها "عامر"»

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
https://www.aleqt.com/2017/01/02/article_1114687.html

»الاقتصادية» من الرياض
أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أمس، في مقرها في الرياض، خمس مبادرات للتنمية الأسرية بحضور الوزير الدكتور علي الغفيص. ويأتي إطلاق المبادرات تزامناً مع إطلاق الوزارة لاستراتيجية القطاع غير الربحي للتنمية الأسرية، ومشاركة دول العالم في الاحتفاء باليوم العالمي للأسرة الذي يصادف الأول من يناير .وأكد الدكتور علي الغفيص وزير العمل والتنمية الاجتماعية، على أهمية دور الأسرة في إعداد الأفراد المنتجين، وبناء المجتمع، ليسهم بأدواره في التنمية الوطنية المستدامة. وقال إن المبادرات التنموية التي تنفذها الوزارة بالتعاون مع جهات عديدة، وتوحيد الجهود بين كل القطاعات ذات المسؤولية المجتمعية ستحقق ممكنات دعم الأسرة، لتصبح مشاركتها فاعلة .
من جهته، قال الدكتور سالم الديني وكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية، إن الوزارة تعمل ضمن خطط استراتيجية وأهداف ومؤشرات ومبادرات وطنية، من بينها تدريب المقبلين على الزواج، الرقم الموحد للاستشارات والحماية وغيرها من الخدمات التي ستسند إلى القطاع غير الربحي، ليكون مورداً في الناتج الوطني، ومساهماً في التنمية المستدامة. وتتمثل مبادرات الوزارة للأسرة في مبادرة "عامر"، وهي منصة تسعى لتمكين الأسر وإعداد المقبلين والمقبلات على الزواج، والرقم الوطني الموحد للإرشاد والحماية 1919، ومبادرة الوعي بالقضايا الاجتماعية في الأيام العالمية، ونمذجة ممارسات البرامج والمنتجات الأسرية، وتنظيم خدمة التوفيق بين الراغبين في الزواج .
وتتمحور استراتيجية الوزارة للتنمية الأسرية في المساهمة في بناء مجتمع متماسك من خلال بناء القيم الإيجابية في المجتمع بدءاً بالأسرة، وتعزيز الترابط الأسري عن طريق تدعيم قدرات الأسر لتعزيز أدوارها في تنشئة الأطفال، وتشجيع ثقافة التخطيط، وتشجيع المسؤولية المالية، وزيادة الوعي فيما يخص الاحتياجات المالية، وذلك يحصن المجتمع من انتشار القضايا السلبية .

وتعمل الوزارة على بناء منظومة متكاملة للحماية الأسرية، عبر تأهيل العاملين في الإرشاد الأسري في المملكة، وزيادة عدد مراكز الإرشاد الأسري بتأسيس 200 مركز إرشاد أهلي، ووضع معايير فنية ووظيفية لتقديم خدمات موحدة ذات جودة عالية، وصولاً إلى إسناد الخدمات الاجتماعية للقطاع غير الربحي، وتمكينه من القيام بهذه الخدمات، والعمل على نمو القطاع غير الربحي كماً ونوعاً، بحيث يكون جهة رئيسية وشريكة في تنمية المجتمع، إلى جانب الجهود الحكومية عبر مجموعة من الآليات والسياسات الداعمة من أجل تعظيم الأثر الاجتماعي المستدام لهذا القطاع.

اليوم

زواج القاصرات!!

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4173591

انيسة الشريف مكي

هذه القضية ذات بعد اجتماعي وصحي ونفسي واقتصادي، وتداخل أبعادها يزيد من تعقيدها خاصة وأن أصحابها قصّر لم يصلوا لمرحلة اتخاذ القرار إناثًا أو ذكورًا، وفي مقالي هذا أخص القاصرات، هذه الظاهرة بدأت تنتشر في مجتمعنا، شيء مؤسف حقاً وإن كانوا قلة .!!

أما لماذا يؤمل منع انتشار هذه الظاهرة فللأسباب التالية:

أشار المختصون إلى أن عدم اكتمال البنية الجسمانية للقاصر يؤدي إلى أضرار متعددة، وأن جسمها بحاجة لاكتمال أعضائه ليكون قادرًا على الإنجاب.

وبالنسبة للأضرار النفسية، فقد أفاد الكثير من علماء النفس، والأطباء النفسيين، أن حرمانهن العاطفي من حنان الوالدين، وحرمانهن من العيش مرحلة الطفولة يعرضهن لضغوط الارتداد لهذه المرحلة في صورة أمراض نفسية، مثل الهستريا والفصام، والاكتئاب، والقلق، واضطرابات الشخصية، وعدم التكيف مع الزوج نتيجة المشاكل الزوجية التي تحدث بينهما بسبب عدم تفهم القاصر لما يعنيه الزواج وتكوين الأسرة، بالإضافة إلى عدم النضج الاجتماعي، والاتزان الشخصي، وكذلك عدم استيعاب القاصر لما هي مقدمة عليه بحكم مستواها العلمي والثقافي الذي وصلت إليه وهي في عمر الطفولة.

هذا الاستيعاب لا يكفي لإتمام الزواج الناجح، ونتيجة لذلك تولد زيجات غير صحية، أما الطلاق العاطفي فأمر وارد.

ولفارق السن دور كبير في الفشل، وإذا بدأتْ عملية الحمل والإنجاب وتربية الأطفال تكون المسكينة قد وصلت لمرحلة كبيرة من الإحباط، والنتيجة المتوقعة خنوع واستسلام، مما يشجع بعض الأزواج لممارسة العنف عليها.

وليست القاصر وحدها من يتضرر بهذا الزواج، فأطفالها أيضا ضحايا لهذا الزواج، فعدم فهم الأم لمعنى الأمومة، وعدم تقديرها لمسئولية الزواج، وعدم قدرتها على رعاية أطفالها يشعرهم بدورهم بالحرمان ويؤدي هذا الشعور لأمراض نفسية تماما كالأمراض النفسية التي تعرضت لها أمهم القاصر«منتج مجتمعي غير معافى»، وتتكرر المأساة نتيجة وجودهم في بيئة اجتماعية غير متجانسة ويتأخر نموهم الذهني نتيجة لذلك. وهذا ما أكده التقرير الذي بعثه معالي وزير الصحة الدكتور حمد المانع لمعالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الأستاذ تركي السديري وتناولته بعض الصحف المحلية.

كان بناء على استفسار الهيئة عن كيفية إجراء فحوص ما قبل الزواج للأزواج القصر، وأكد التقرير على أن زواج القصر يكون أحد العوامل الرئيسية التي تساعد في ظهور مشكلات صحية ونفسية مما يؤدي إلى زيادة الأمراض في الأسرة والمجتمع، وبالتالي يشكل عبئا اقتصاديا على النظام الصحي.

ووزارة العدل أيضاً أكدت ذلك حيث تقدمت بمشروع كامل متضمنا مسببات نفسية واجتماعية وصحية حول ضرر زواج الفتيات دون سن 15 عامًا للرئاسة العامة للبحوث والإفتاء، مطالبة فيه بإصدار فتوى تقنن زواج القاصرات والمشروع بكامل تفصيله عُرض على هيئة كبار العلماء للنظر فيه، مشترطة أن تنقل صلاحيات زواج القاصرات من المأذون للقاضي الشرعي لتتم مناصحة ولي الأمر وعند عدم اقتناعه يعقد القاضي النكاح. وإجراءات أخرى مثل اشتراط موافقة الأب والأم والطفلة كتابيا، وإضافة تاريخ الميلاد لكلا الزوجين، لأن الضرر الذي يلحق بالطفلة أكبر من الفائدة لها .

من وجهة نظري المتواضعة أرى أن موافقة القاصر لا أعتقد أنها إيجابية لعدم استيعابها لما هي مقدمة عليه، وربما تكون قد وافقت بالإجبار لجشع بعض الآباء، والمتاجرة ببناتهم، وأغلبه يحدث في بعض القرى النائية لقلة وعي الوالدين فيها .

كما أعتقد أن القاصرات يتعرضن لمشاكل نفسية أثناء العلاقات الزوجية، حيث تعتبر في هذه الحالة أشبه بالاغتصاب، هتك لبراءة الطفولة.
فمن يحمي القاصرات بعد الله في حالة توقع أضرارا، خاصة زواجهن من مسنين، هل هي مؤسسات الدولة؟ أم الوضع القانوني لدى الأفراد، أم حقوق الإنسان أم المجتمع؟.
نحتاج مع الشكر والتقدير لفتوى شرعية تحدد سن الزواج في حالة وجود ضرر، والمصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام يقول «لا ضرر ولا ضرار.«

دروس عالمية في عمل المرأة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/19330937

عمر العبيدلي

تعمل دول خليجية، وفي مقدمها السعودية، لزيادة مساهمة المرأة في القوة العاملة، وتتميز الاقتصادات المتقدمة كلها بنسب عالية لهذه المساهمة، فالاقتصاد الفاعل يستفيد من كل الموارد المتوافرة، ومنها عمل الإناث، وليس فقط الذكور، الذين كانوا ولا يزالون يحظون بنصيب الأسد في سوق العمل. ولدى رسم سياسات تعزز دور المرأة في الاقتصاد، ينبغي درس ظاهرة مهمة برزت خلال آخر 20 سنة في الولايات المتحدة، واتخاذ إجراءات مسبقة تفادياً للمشكلة ذاتها.
صعدت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاوزت 60 في المئة عام 1980، ثم فاقت 70 في المئة عام 1990. لكن في نهاية عقد التسعينات، بدأت مساهمة الإناث تتراجع ويستمر التراجع إلى اليوم، إذ ساوت النسبة 72 في المئة عام 2014، مقارنة بـ 77 في المئة عام 1999.
وسعى الباحث الاقتصادي الياباني سو كوبوتا إلى تحليل أسباب التراجع، الذي يعارض ما مرت به معظم الدول الثرية الأخرى، التي شهدت ارتفاعاً مستداماً في مساهمة الإناث في القوة العاملة خلال الفترة ذاتها. وفي ورقة علمية بعنوان «تكاليف الاعتناء بالأطفال وجمود مساهمة الإناث في القوة العاملة في الولايات المتحدة»، نسب كوبوتا التراجع التدريجي إلى نمو ملحوظ في تكاليف الروضات والمربيات الخاصات. ففي الغالبية الساحقة من العائلات التي تتميز بأم عاملة، يعمل الأب أيضاً، ما يوجد حاجة إلى جهة خارجية للعناية بالأطفال قبل الالتحاق الكامل بالمدرسة.
وتنقسم الخيارات المتاحة إلى فئتين: خيارات السوق التي تشمل الروضات والمربيات المنزليات، وخيارات غير السوق كالأجداد. وقبل عام 1995، كانت كلفة خيارات السوق مستقرة، وبالتالي أدت سياسات تمكين المرأة إلى ارتفاع في مساهمة الإناث. لكن التكاليف بدأت تتزايد بعد عام 1995، وأصبحت الكلفة الحقيقية عام 2010 أعلى منها في 1990 بنسبة 32 في المئة، ما تسبب في الانكماش المذكور أعلاه في مساهمة الإناث في القوة العاملة الأميركية.
وحلل كوبوتا أسباب ارتفاع تكاليف الاعتناء بالأطفال، واكتشف أثراً معاكساً لسياسات حكومية كانت مصممة لمساعدة العائلات على ترتيب العناية بأطفالهم، ونصت على تقديم دعم مادي لكل عائلة ذات والدَين عاملَيْن. ففي فترة ما قبل الدعم، كانت مراكز الاعتناء بالأطفال الخاصة مكْلِفة لعائلات عديدة، ما دفع نسبة ملحوظة من الأمهات إلى عدم الدخول إلى سوق العمل في شكل رسمي. لكن ضمن هذه الفئة، كانت بعض الأمهات يعملن كمربيات منزليات في بيوتهن، يعتنين بأطفالهن، فضلاً عن أطفال الجيران، بكلفة كانت تقل عن كلفة خيارات السوق الأخرى في شكل ملحوظ، ما سمح للعديد من أمهات الحي الأخريات بالحصول على وظائف تقليدية.
وقررت الحكومة أن تقدم دعماً مالياً للأمهات اللاتي يرغبن في الاستفادة من وسيلة من وسائل السوق للاعتناء بأطفالهن كي يدخلن في سوق العمل. وكان الأثر المباشر إيجابياً، إذ مكنت تلك الأموال العديد من الأمهات من تدبير ترتيب من ترتيبات السوق مناسب لظروفهن. لكن أثراً سلبياً غير مباشر ما لبث أن برز إذ حفّز الدعم العديد من الأمهات اللاتي عملن كمربيات منزليات لأبنائهن وأبناء الجيران على البحث عن وظائف تقليدية، ومغادرة هذا المجال الذي كان له دور

كبير غير رسمي في مساهمة الإناث في سوق العمل، كونه خياراً ذا كلفة محدودة مقارنة بكلفة خيارات السوق الأخرى. وأدت هذه المغادرة إلى تراجع في قدرة القطاع الخاص على تلبية احتياجات الأمهات العاملات في ما يخص الاعتناء بالأطفال، وإلى تزايد الطلب حينما بدأت المربيات المنزليات السابقات بالبحث عن عمل. ولذلك ارتفعت كلفة الاعتناء وتضرر الاقتصاد.

في دول مجلس التعاون الخليجي، لا شك في أن أحد أهم الحواجز أمام دخول الوالدين في سوق العمل هو الاعتبارات المتعلقة بالاعتناء بالأطفال. ويلجأ العديد من العائلات إلى الأيدي العاملة الأجنبية المنزلية، لكن هذا الحل لا يناسب الجميع، لأن العاملات المنزليات لا يملكن مؤهلات مهنية في التربية، على عكس الروضات، لكن الروضات المحترفة مكلفة.

وهكذا يجب على الحكومات النظر في إقرار سياسات جديدة قد تعزز خيارات العناية المتاحة للإناث، وتقلل كلفتها، ربما عبر دعم ذكي. ولأجل تجنّب الثغرات التي ظهرت في الحالة الأميركية، ينبغي رسم هذه السياسات بناءً على تشاورات تشمل كل أصحاب المصلحة، ومنهم المربيات المنزليات والجدات. وينـبغي وجود مـتابعة حكومية لسهولة الحصول على عناية للأطفال وكلفتها في شكل مفصل، حتى مع خفض الدعم للكلفة في شكل مباشـر، وكذلك يجب وضْعُ خطة مرنة ومراجعتها في شكل فوري حينما تبرز معوقات جديدة غير متوقعة.

مدير برنامج الدراسات الدولية في مركز «دراسات» - المنامة

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م

www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19384373

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م

http://www.al-madina.com/node/715891